الخطة الاستراتيجية لسلطة وادي الأردن

2026-2024

"فلننظر إلى أزمة المناخ على سبيل المثال، فلا يمكن لأي بلد بمفرده أن يعالج أثرها على البيئة، بل نحن بحاجة إلى شـــراكات قادرة على إحداث تغيير حقيقي، والأردن جزء من هذه الجهود، إذ يعمل على بناء شـــراكات قوية لإدارة واســـتدامة الموارد المائية، ونرى المزيد من الفرص للعمل مع شـــركائنا للحفاظ على مواقع التراث العالمي والبيئات الطبيعية المميزة بالمملكة، كالبحر الميت ونهر الأردن والشـــعاب المرجانية في خليج العقبة، المهددة جميعها بفعل التغير المناخي"

جلالة الملك عبد الله الثاني بن الحسين المعظم

20 أيلول 2022

بسم الله الرحمن الرحيم

أنشئت سلطة وادي الأردن عام 1977 بهدف استحداث التنمية الشاملة في منطقة وادي الأردن بموجب قانون تطوير وادي الأردن رقم 17 لعام 1977 وأعطيت صلاحيات واسعة تشمل إنشاء الطرق والمرافق الصحية والتعليمية والخدمية إضافة إلى تطوير المصادر المائية والأراضي وغيرها من المرافق البيئية والسياحية. ومن أبرز المهام التي أنيطت بسلطة وادي الأردن تطوير مصادر المياه في الوادي واستغلالها في أغراض الزراعة المروية والمنزلية والصناعية وتوليد الطاقة الكهربائية، ولتحقيق ذلك قامت سلطة وادي الأردن بإنشاء السدود على مجاري الأودية الرئيسية حيث أنشات 16 سدا رئيسيا بسعة تصميمية بلغت حوالي 364 مليون متر مكعب إضافة إلى إنشاء العديد من مشاريع الري التي تزود المياه إلى حوالي 30 ألف هكتار من الأراضي الزراعية الممتدة على طول الوادي بحيث تغطي مناطق زراعية تقع شمال وجنوب البحر الميت، والجدير بالذكر إلى أن مياه الري في وادي الأردن تدار من خلال أنظمة تشغيلية متطورة مثل أنظمة التشغيل والمراقبة عن بعد(SCADA) ونظام إدارة المعلومات المائية (WMIS) مما يضمن إدارة المياه بكفاءة وبطريقة عادلة. وانسجاما مع التوجهات الملكية أولت سلطة وادي الأردن أهمية بالغة لقطاع مياه الشرب في الأردن حيث اعتبرته أولوية بالغة عند تخصيص الموارد المائية بين القطاعات المختلفة وذلك للوفاء بمتطلبات مياه الشرب المتزايدة.

ولتوفير سبل العيش الكريم في منطقة وادي الأردن ولتوطين السكان في مناطقهم قامت السلطة بتخصيص ما يزيد عن 60 ألف وحدة سكنية لأبناء المنطقة وفقا لأسس محددة وواضحة بحيث تستند عملية التوزيع على مبادئ العدالة والشفافية، وكذلك قامت السلطة بتوزيع حوالي 10 آلاف وحدة زراعية على مستحقيها وتزويدها بمصادر المياه اللازمة مما أسهم في استحداث التنمية الزراعية في وادي الأردن وايجاد العديد من فرص العمل لأبناء الوادي وزيادة الصادرات الزراعية إلى الأسواق الخارجية ورفد الخزينة بالعملات الصعبة فضلا عن المساهمة في تحقيق الاكتفاء الذاتي من المحاصيل الزراعية وتحقيق الأمن الغذائي.

وإشارة إلى رؤية التحديث الاقتصادي (2022-2033) التي ركزت على تعزيز الأمن المائي والأمن الغذائي وتقليل الفاقد ونظرا للشح المائي في ظل التغيرات المناخية سعت سلطة وادي الأردن إلى تطوير المصادر المائية الحالية والبحث عن مصادر جديدة ، حيث تعمل جاهدة على تخفيض الفاقد من خلال إقامة عدة مشاريع لتأهيل البنى التحتية لأنظمة الري على امتداد الوادي وتحديث برامج

الصيانة الوقائية ورفع القدرات الفنية في السلطة، كما تقوم على تنفيذ مشاريع الحصاد المائي بهدف إعادة تأهيل النظم البيئية البرية من خلال تعزيز مصادر المياه العذبة وايجاد مصادر جديدة في مختلف المناطق والبادية الأردنية والمناطق الرعوية الصحراوية، حيث عملت على تنفيذ اكثر من 620 موقع حصاد مائي بسعة تخزينية كلية تقدر بـ 130 مليون متر مكعب.

إضافة إلى متابعة حقوق الأردن المائية من خلال إداراتها الحصيفة لملف المياه المشتركة مع دول الجوار والذي أسهم بشكل فعال في تخفيف حدة آثار التغير المناخي على المصادر المائية وعلى قطاع مياه الشرب في المملكة ومياه الري في وادي الأردن.

وتماشيا مع توجهات الحكومات الأردنية المتعاقبة لإشراك القطاع الخاص في إدارة وتوزيع المياه قامت سلطة وادي الأردن بتأسيس جمعيات مستخدمي المياه في وادي الأردن عام 2008 للمشاركة في إدارة وتوزيع مياه الري على المزارعين وذلك لتحقيق عدالة التوزيع والحد من الاعتداءات على المصادر والمنشآت المائية وتقليل المخالفات وزيادة كفاءة الري على مستوى المزرعة حيث اعتبرت هذه التجربة تجربة ريادية على مستوى المنطقة.

وتجدر الاشارة إلى أن قانون تطوير وادي الأردن يتضمن مواد تمنح الامتيازات اللازمة لتشجيع الاستثمار الزراعي والصناعي والسياحي في وادي الأردن حيث عملت سلطة وادي الأردن بإعداد نظام تأجير الوحدات الزراعية والأراضي الأخرى المعمول به لتمكين المستثمرين من التقدم بطلبات الاستثمار في مناطق وادي الأردن بعدالة وشفافية. وكذلك تساهم السلطة بتزويد القطاع الصناعي في منطقة الأغوار الجنوبية بكميات مياه وافرة لتشجيع ورفد القطاع الصناعي بأسعار منافسة حتى يتمكن من تعظيم انتاجه وتصديره إلى الأسواق الخارجية.

وفي الختام ستبقى هذه المؤسسة الرائدة تعمل ما في وسعها لتطوير مصادر المياه في وادي الأردن والمحافظة عليها وحمايتها وذلك تحقيقا للتوجهات الملكية الساعية إلى توفير سبل العيش الكريم لأبناء هذا الوطن وكذلك بجهود أبناء هذه السلطة الذين يؤدون رسالتهم الوظيفية بكل كفاءة واقتدار ايمانا منهم لتحقيق رؤية المؤسسة المتمثلة باستدامة مصادر المياه والأراضي لتحقيق التنمية الشاملة ونشر رسالة مؤسستهم الموجهة لتنمية منطقة وادي الأردن.

وفقكم الله ورعاكم في ظل القيادة الهاشمية المظفرة

أمين عام سلطة وادي الأردن

المهندس هشام هلال الحيصة

فهرس المحتويات

المقدمة 6

تأسيس ومهام سلطة وادي الأردن 8

أسس تحديث الخطة الاستراتيجية 10

المنهجية المتبعة في تطوير الخطة الاستراتيجية وخطة العمل 11

الرؤية 13

الرسالة 13

المبادئ الأخلاقية والقيم الجوهرية 13

الوضع الحالي في وادي الأردن 14

الوضع المائي 14

الوضع المالي 16

الوضع الفني والتشغيلي والخدماتي 16

التحليل الرباعي للبيئتين الداخلية والخارجية (SWOT) 17

نموذج (7S) 17

نموذج (PESTEL) 18

البدائل والتوجهات الاستراتيجية المنبثقة عن مصفوفة التحليل الرباعي 27

صياغة الأهداف الاستراتيجية 29

الأهداف الاستراتيجية لسلطة وادي الأردن 29

مصفوفة الأهداف الوطنية والقطاعية والمؤسسية 30

مصفوفة ربط الأهداف الاستراتيجية بالبرامج التنفيذية لسلطة وادي الأردن 31

مصفوفة الأهداف الاستراتيجية (2024 – 2026) 33

الهيكل التنظيمي لسلطة وادي الأردن 34

المقدمة

قامت سلطة وادي الأردن بإطلاق خطتها الاستراتيجية للأعوام (2024- 2026) إنطلاقا من رؤية التحديث الاقتصادي (2022- 2033) وخارطة طريق تحديث القطاع العام (2022-2025) والخطة الاستراتيجية لقطاع المياه (2023- 2040)، حيث تعتبر سلطة وادي الأردن أحد أهم مكونات قطاع المياه وتساهم أهدافها المؤسسية في تحقيق الأهداف القطاعية للمياه.

تتمحور أهم أولويات الخطة الاستراتيجية لسلطة وادي الأردن حول تحقيق المهام التي نص عليها قانون تطوير وادي الأردن وتعديلاته لسنة 1988 حيث أن للسلطة دور مهم ورئيسي في تحقيق الأمن المائي والغذائي وتنمية منطقة وادي الأردن، فمثلا في موضوع تطوير مصادر مياه الوادي وحمايتها يبرز دور سلطة وادي الأردن من خلال زيادة الطاقة الاستيعابية الحالية لتخزين المياه من خلال تحسين المرافق القائمة من سدود وأنظمة حصاد مائي وزيادة السعة التخزينية لها وإجراء عمليات الصيانة اللازمة بشكل مستمر، وحمايتها من التلوث وخاصة الناتج عن تصريف مياه الصرف الصحي الغير معالجة والمواد الخطرة الأخرى، وإنفاذ القوانين والتشريعات وإجراء عمليات المراقبة المستمرة على هذه المصادر.

كما يبرز دور سلطة وادي الأردن من خلال المحافظة على حصص الأردن المتفق عليها مع دول الجوار من المياه المشتركة.

ويحتل موضوع الفاقد جزءا مهما في الخطة الاستراتيجية لقطاع المياه حيث تولي سلطة وادي الأردن هذا الهدف أهمية كبرى من خلال تقليل الفاقد في أنظمة مياه الري وذلك من خلال إعادة تأهيل قناة الملك عبد الله شمالاً وجنوبًا، ومن خلال مشاريع إعادة التأهيل للعديد من الشبكات.

ومن أجل تحسين كفاءة الطاقة وخفض التكاليف الناتجة عنها فإن سلطة وادي الأردن جعلت أحد أهدافها الرئيسية رفع كفاءة الطاقة المتجددة والتوسع باستخدام الطاقة البديلة، كما تسعى السلطة لزيادة وتطوير المصادر المائية غير التقليدية والتوسع باستخدام المياه المعالجة في ري المزروعات مما يساهم في توفير المزيد من كميات المياه العذبة للشرب.

إن هذه الخطة تختلف عن سابقاتها، وذلك بالتركيز على التخطيط الناتج عن التحديد الدقيق للاحتياجات وعلى معالجة التحديات المختلفة التي تواجه القطاع المائي عمومًا والسلطة على وجه

الخصوص والتي تندرج تحت عدة محاور اهمها التغير المناخي وتأثيره على المصادر المائية بالإضافة إلى التحديات التشريعية والمالية والإدارية.

يظهر تأثير التغير المناخي على المصادر المائية السطحية في وادي الأردن والتي تعتمد على الهطول المطري الذي يشهد تذبذبًا وانحدارًا في كمياتها وعدم انتظامها بالإضافة إلى أن المصادر المائية الرئيسية السطحية والجوفية مشتركة مع دول الجوار، كما أن هناك قصورًا في مواد القانون التي تساعد على الحد من الاعتداءات على مصادر المياه والبنى التحتية للمنشآت المائية.

وتواجه السلطة التحديات المالية والعجز في الموازنة الحكومية والمتعلقة بتأمين التمويل اللازم لإقامة المشاريع التي تحقق أهداف سلطة وادي الأردن، مثل مشاريع السدود والحصاد المائي والطاقة، خصوصًا أن حجم هذه الاستثمارات لإقامة هذه المشاريع كبير في مقابل عدم القدرة على استرداد هذه الكلف عند التشغيل. بالإضافة لإنخفاض نسبة تحصيل الإيرادات من المزارعين وإنخفاض معدل تعرفة المتر المكعب من مياه الري. وتعمل السلطة أيضًا من خلال خطتها الاستراتيجية على حوكمة السلطة ومأسسة العمل فيها.

تأسيس ومهام سلطة وادي الأردن

تأسست سلطة وادي الأردن عام 1977 وفقا لقانون تطوير وادي الأردن رقم 18 لعام 1977 والذي استبدل لاحقا بالقانون رقم 19 لعام 1988 وأعطيت السلطة صلاحيات واسعة للقيام بأعمال التنمية الاجتماعية والاقتصادية المتكاملة في منطقة وادي الأردن التي آنذاك حددت بالمنطقة الممتدة من الحدود الشمالية للمملكة شمالاً إلى الطرف الشمالي للبحر الميت جنوبًا ومن نهر الأردن غربًا إلى كافة مناطق أحواض اليرموك والزرقاء الواقعة تحت مستوى 300م فوق مستوى سطح البحر، إضافة إلى أي منطقة يقرر مجلس الوزراء اعتبارها جزءًا منها، والتي أضيف إليها المنطقة الواقعة بين الطرف الشمالي للبحر الميت شمالاً والحد الشمالي لتنظيم مدينة العقبة جنوبًا ومنسوب 500م فوق سطح البحر شرقًا وحدود المملكة غربًا بموجب قرار مجلس الوزراء رقم 6339/12/59/6 بتاريخ 22 أيار 1977.

حددت مهام سلطة وادي الأردن بموجب المادة الثالثة من قانون تطوير وادي الأردن وتعديلاته رقم 19 لسنة 1988، حيث عملت السلطة منذ ذلك الوقت بشكل دؤوب على تنفيذ المهام المناطة بها، وهي كما يلي:

أ) تطوير مصادر مياه الوادي واستغلالها في أغراض الزراعة المروية والاستعمال المنزلي والشؤون البلدية والصناعة وتوليد الطاقة الكهربائية وغيرها من الأغراض المفيدة وكذلك حمايتها والمحافظة عليها والقيام بكافة الأعمال المتعلقة بتطوير هذه المصادر واستغلالها وحمايتها والمحافظة عليها بما في ذلك:

1) إجراء الدراسات اللازمة لتقييم مصادر المياه بما في ذلك الدراسات الهيدرولوجية والهيدروجيولوجية والمسح الجيولوجي وحفر الآبار الاختبارية وإقامة محطات الرصد.

2) دراسة وتصميم وتنفيذ وتشغيل وصيانة مشاريع الري والمنشآت والاعمال التابعة لها على اختلاف أنواعها أو غاياتها بما في ذلك السدود وتوابعها ومحطات القوى المائية وتوابعها والآبار ومحطات الضخ والخزانات وشبكات توريد وتوزيع المياه وكذلك أعمال الصرف الجوفي والسطحي وأعمال الحماية من الفيضانات، وطرق وأبنية التشغيل والصيانة.

3) مسح وتصنيف وتحديد الأراضي القابلة للزراعة المروية واستصلاحها وتقسيمها إلى وحدات زراعية.

4) تسوية الخلافات الناشئة عن استعمال المصادر المائية.

5) تنظيم وتوجيه إنشاء الآبار الخاصة والعامة.

ب) تطوير البيئة في الوادي وحمايتها وتحسينها وتنفيذ جميع الأعمال اللازمة لهذه الغاية ووضع المخططات التنظيمية الهيكلية منها والتفصيلية للأراضي الواقعة خارج الحدود التنظيمية للبلديات.

ج) دراسة شبكات الطرق الزراعية في الوادي وتصميمها وإنشاؤها وصيانتها على أن تستمر السلطة بمتابعة تنفيذ الطرق الرئيسية التي تم البدء بتنفيذها ولم تنجز بعد.

د) تطوير السياحة في الوادي وتعيين المناطق التي تتمتع بميزات يمكن استغلالها في أغراض سياحية وترفيهية وتطوير هذه المناطق وإنشاء المرافق السياحية والترفيهية فيها.

وقد قامت سلطة وادي الأردن بتأسيس جمعيات مستخدمي المياه في مختلف مناطق الوادي بصفتها شريكًا في تحسين إدارة الري، وتم تفويضها بمسؤولية توزيع مياه الري للمزارع.

أسس تحديث الخطة الاستراتيجية

بعد دراسات مكثفة وصدور الرؤى الوطنية للتحديث الإقتصادي (2022-2033)، وخارطة طريق تحديث القطاع العام (2022-2025) إضافة إلى الاستراتيجية الوطنية للمياه (2023-2040) والتي تعرضت لأهم التحديات التي يواجهها القطاع وما نجم عنها من أهداف محورية واستراتيجية لتحقيق الأمن المائي، ومع وصول الخطة الاستراتيجية لسلطة وادي الأردن (2021-2023) إلى نهاية دورتها، عملت سلطة وادي الأردن على تطوير خطة استراتيجية جديدة للفترة (2024-2026) موجهة نحو تحقيق الأولويات القطاعية والوطنية ومستجيبة للتغييرات المؤثرة على وادي الأردن والأمن المائي بشكل مباشر أو غير مباشر، ومن أهم هذه التغيرات:

- شح المياه بسبب استنزاف الموارد السطحية والجوفية.
- تناقص وفرة نهري اليرموك والأردن بسبب تحويل تدفقات المنبع والاستخدامات الأخرى.
- الفاقد المائي المرتفع (الفيزيائي والاستخدامات غير المشروعة/ المياه غير المفوترة) والذي يُعزى إلى أسباب فنية كالتسرب وغياب القياس المنتظم وتدني أداء البنية التحتية، وأسباب إدارية كضعف الإدارة المائية وضعف تطبيق القوانين ضد الاستخدام غير المشروع.
- التغيرات الديموغرافية والنمو السكاني المتزايد والذي رفع معدل الطلب على المياه مقابل المقدرة المحدودة للتزويد.
- تغير المناخ، كإرتفاع درجات الحرارة، وزيادة وتيرة الفياضانات والجفاف مما يؤثر على الأمن المائي والغذائي، وتغير أنماط الهطول المطري والغطاء الثلجي، والذي أدى إلى التدهور الحاد في كميات المياه المخزنة في السدود وضعف إعادة تغذية مخزون المياه الجوفية.
- إنخفاض مستوى الوعي بشأن استخدام المياه بفعالية، خصوصًا ضمن قطاعي الزراعة والصناعة.
- ضعف التزام كافة الأطراف باتفاقيات المياه الإقليمية والمياه المشتركة المبرمة مع دول الجوار، والذي يؤثر على ضمان حصة الأردن من تلك المياه.
- ضعف كفاءة الخدمات والتشغيل مقابل إرتفاع تكاليفها وتكاليف الطاقة.
- توجه تمويل الجهات المانحة نحو أولويات تتعلق بالمياه البلدية والصرف الصحي.

المنهجية المتبعة في تطوير الخطة الاستراتيجية وخطة العمل

تم إعداد الخطة الاستراتيجية لسلطة وادي الأردن (2024-2026) وفق منهج تشاركي من خلال إشراك أصحاب العلاقة والمعنيين، وبمواءمتها مع رؤية التحديث الاقتصادي (2022- 2033) والاستراتيجية الوطنية للمياه (2023-2040)، وعدد من المراجع والمصادر والخطط والوثائق والتقارير الأخرى كإطار مرجعي للخطة الاستراتيجية بالإضافة إلى الدليل الارشادي لإعداد الخطة الاستراتيجية لمؤسسات القطاع العام. وتمحور التوجه في إعداد الخطة الاستراتيجية نحو أهم الأطر التالية:

- المحافظة على المصادر المائية السطحية وتطويرها
- تحقيق الأمن المائي والغذائي
- اتخاذ إجراءات لمعالجة وإعادة استخدام المياه في الزراعة، لمواجهة تأثير تغير المناخ على قطاع المياه
- تحديد كمية الفاقد من المياه ومعالجة هذه القضية الهامة
- تعزيز مفهوم الحوكمة والعمل على تحقيق المصلحة العامة ما أمكن
- تحسين كفاءة استخدام الطاقة والتوجه نحو استخدام الطاقة البديلة

وقد قام فريق التخطيط الاستراتيجي بسلطة وادي الأردن بإعداد خطة عمل لإنجاز الخطط الاستراتيجية والتنفيذية شملت المراحل التالية:

- دراسة رؤية التحديث الاقتصادي (2022-2033) وخطة طريق تحديث القطاع العام (2022-2025) واستخلاص المحاور والأولويات الوطنية الخاصة بقطاع المياه، وربطها مع الأهداف القطاعية ومن ثم المؤسسية.
- دراسة الاستراتيجية الوطنية للمياه (2023-2040)، واستخلاص الأهداف الرئيسية والفرعية المباشرة والمشتركة لسلطة وادي الأردن ومسؤولياتها والتوجه الاستراتيجي المقترح، مع الأخذ بعين الاعتبار نتائج أهداف الخطة الاستراتيجية لسلطة وادي الأردن (2021-2023).
- تحليل البيئتين الداخلية والخارجية باستخدام أدوات التحليل (SWOT) و (PESTEL) واستخلاص نقاط القوة والضعف والفرص والمخاطر الداخلية لسلطة وادي الأردن، والعوامل الخارجية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية والقانونية المؤثرة على سلطة وادي الأردن، وتحديد تلك التي جدّت على القطاع منذ إطلاق الاستراتيجية الوطنية للمياه وحتى تاريخ إعداد الخطة الاستراتيجية.

- دراسة وتحديد الوضع الحالي للسلطة من خلال نتائج التحليل للبيئتين الداخلية والخارجية والوثائق والدراسات ذات الأهمية للسلطة والاجتماعات مع المختصين والشركاء والاستبيانات التقييمية وغيرها من الأدوات.
- استنباط بدائل وخيارات استراتيجية تجمع بين المعلومات المكتسبة عن البيئتين الداخلية والخارجية وخلق توافق بينها وبين الموارد المالية والبشرية المتوفرة والفرص المتاحة ضمن بيئة السلطة.
- تقييم البدائل (التوجهات الاستراتيجية) وفق معايير محددة أهمها:

1) الاعتبارات المالية

2) جاهزية السلطة لتبني الخيار المحدد

3) تأثير الخيار على تحقيق الأهداف الاستراتيجية

4) العوامل الحيوية وأية مستجدات إقليمية أو محلية ترتبط بأعمال السلطة

- تم تحديد الأهداف الاستراتيجية المؤسسية التي تحقق المهام التي أنشئت من أجلها سلطة وادي الأردن.
- إعداد مصفوفة المواءمة بين الأهداف الوطنية والقطاعية وبين الأهداف المؤسسية لسلطة وادي الأردن.
- صياغة مسودة الخطة الاستراتيجية من قبل إدارة التخطيط والمياه المشتركة، والتي تمثل تصورًا أوليًا مبنيًا على كل ما سبق.
- البدء بإعداد الخطة التنفيذية التي تحقق الأهداف الاستراتيجية المؤسسية والمتوائمة مع الأهداف القطاعية.
- مراجعة جميع مبادرات ومشاريع سلطة وادي الأردن والتشبيك مع المديريات والوحدات والأقسام المسؤولة كلٌ ضمن اختصاصه، ووضع تعاريف المؤشرات النوعية ومعادلات حساب المؤشرات الكمية بالإضافة إلى تحديد المستهدفات السنوية.
- تعميم مسودة الخطة الاستراتيجية والخطة التنفيذية على أصحاب العلاقة والمعنيين للمراجعة والتغذية الراجعة.
- مراجعة مسودة الخطة الاستراتيجية بما ما يتلاءم مع التغذية الراجعة.
- إقرار الخطة الاستراتيجية من قبل لجنة التخطيط والتنسيق والمتابعة، ومن ثم من قبل عطوفة أمين عام سلطة وادي الأردن وتعميمها.

الرؤية

استدامة مصادر المياه والأراضي لتحقيق التنمية الشاملة.

الرسالة

إدارة وتطوير وحماية المصادر المائية والمياه المشتركة لكافة الأغراض والأراضي في وادي الأردن وحمايتها، وذلك للمساهمة في تنمية الوادي والمحافظة على بيئته وتهيئة البيئة الاستثمارية بالشراكة مع القطاع الخاص.

المبادئ الأخلاقية والقيم الجوهرية

تتبنى سلطة وادي الأردن في تحقيق الرؤية والرسالة جملة من المبادئ الأخلاقية والقيم الجوهرية تتمثل بما يلي:

- التشاركية والتكامل
- الابداع والتميز
- العدالة والنزاهة وتكافؤ الفرص
- الولاء والانتماء
- العمل بروح الفريق
- الشفافية
- المسؤولية المجتمعية

الوضع الحالي في وادي الأردن

الوضع المائي

تلعب سلطة وادي الأردن دورا هامًا في إدارة الموارد المائية في وادي الأردن، حيث تعتبر هي المؤسسة الوحيدة المسؤولة عن إدارة وتطوير المصادر المائية السطحية، حيث تشارك بتوفير ما نسبته 33% من مجموع المياه المستخدمة في الأردن لمختلف القطاعات وتقدر هذه الكمية التي تم تجميعها من كافة مصادر المياه السطحية محليا بـ 471 مليون متر مكعب في عام 2022[1] ، بما فيها المياه المشتركة مع دول الجوار. ويمثل الفرق بين القيمتين إما كمية المياه السطحية التي لم يتم جمعها أو تلك التي تم فقدانها (بما في ذلك المتبخرة).

إن محدودية مصادر المياه في المملكة ناتجة عن اعتمادها بشكل رئيس على حجم الأمطار الساقطة التي تتصف بعدم الانتظام والتذبذب من حيث التوزيع المكاني والزماني، خصوصًا في ظل التقلبات المناخية، حيث بلغ معدل الهطول المطري للسنة المائية 2022/2021 حوالي (6192 م م^3)، علمًا بأن حجم الفاقد منها بسبب التبخر يقدر بـ (5814 م م^3) من حجم كميات المطر، كما وبلغ حجم التغذية الجوفية 245 م م^3، فيما كان الجريان السطحي 133 م م^3.

وتعمل سلطة وادي الأردن على الاستفادة من هذا الهطول المطري عبر مشاريع الحصاد المائي المختلفة والتي تتمثل بالسدود الرئيسية العاملة في المملكة وعددها (16) سدًا، حيث تبلغ سعتها التخزينية الاجمالية بما يقارب (288 م م^3) بالإضافة إلى العديد من الحفائر والسدود الصحراوية المنتشرة في جميع انحاء المملكة والبالغة سعتها الإجمالية (128 م م^3).

إن إدارة المصادر المائية وحمايتها، لضمان استدامة مخصصات قطاع الزراعة من مياه الري، هو أمر غاية في الأهمية ومن أولويات سلطة وادي الأردن. حيث تمثل أنظمة المياه السطحية وسيلة خلط مهمة بمياه الصرف الصحي المعالجة المستخدمة في الري، كما أنها جوهرية لتحقيق الأمن المائي. وعليه، تكمن الحاجة إلى مزيد من الاستثمار في إمدادات المياه السطحية وتحسين بنيتها التحتية وتعزيز أطر إدارتها.

هناك العديد من التحديات التي تواجه المصادر المائية، حيث تتأثر أنظمة المياه السطحية، المكونة من السدود وشبكات النقل وقناة الملك عبد الله، بالعوامل الجوية وتغير المناخ بشكل كبير. كما وتفقد السدود كثيرًا من طاقتها الاستيعابية بسبب تراكم الرواسب فيها مع مرور الوقت، حيث أدت الرواسب المتراكمة[2] في هذه السدود إلى خفض السعة التخزينية لها. وتقدر الرواسب المتراكمة في

[1] الموازنة المائية 2021-2022 وزارة المياه والري
[2] الخطة الوطنية الثالثة للمياه GIZ-2022

أربعة سدود من أصل 16 سدًا رئيسيًّا حوالي 27% من سعتها الأصلية (39 مليون متر مكعب من أصل 142 مليون متر مكعب). كما تتسبب الرواسب المتراكمة بمشاكل تشغيلية في العديد من السدود، حيث أنها قد تسبب الانسداد وبالتالي تعطيل تصريف المياه المُمنهج. إضافة إلى أن المياه السطحية معرضة للاستخدام غير المشروع والتلوث كونها مكشوفة وسهلة الوصول.

وبشكل عام، ازداد استخدام المياه السطحية خلال السنوات الأخيرة مع ازدياد الحصاد المائي، فقد ازداد إجمالي نسبة استخدام المياه السطحية، من حوالي 42% عام 2013 إلى 57% عام 2021 ولم يتبق سوى مساحة صغيرة لاستخدام المزيد من المياه السطحية حيث أصبحت المشكلات الفنية أكثر تعقيدًا وتتطلب استثمارات مكلفة، مما يجعلها أقل جدوى. كما أن الأمر يزداد صعوبة بسبب تناقص كميات الأمطار وتقلب مستوى توفر المياه السطحية مما يجعل التخطيط لاستغلالها أقل موثوقية واعتمادية.

يعتبر إجمالي **الفاقد المائي** في النظام المائي في وادي الأردن كبيرًا، حيث قُدّر في عام 2021 بنحو 27% من إجمالي المياه المسالة من كافة المصادر، وتمثل هذه الكمية إجمالي الفاقد ابتداءً من المصادر والسدود ومنها إلى المجاري المائية الطبيعية ومروراً بأنظمة النقل في قناة الملك عبد الله وحتى شبكات توزيع مياه الري.

وفي قناة الملك عبد الله، يقدر الفاقد المائي بنحو 19% في الجزء الشمالي منها و38% في الجزء الجنوبي للعام 2018 حسب الدراسة الصادرة عن مبادرة إدارة المياه لعام 2018 والممولة من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية. ويعد الفاقد الفيزيائي (التسرب) في قناة الملك عبد الله، والذي يقدر بحوالي 40% من مجمل الفاقد المائي (20 مليون متر مكعب في عام 2021)، تحديًّا كبيرًا يتطلب استثمارات كبيرة للتقليل منه. أما الفاقد الإداري من قناة الملك عبد الله وأنظمة توزيع مياه الري والمتمثل في السحب والاستخدام غير المشروع للمياه، فيشكل 57% من مجمل الفاقد المائي في القناة، وبكمية تقدر بحوالي 28 مليون متر مكعب في العام 2021. ويتطلب تخفيض هذه الأرقام تشديد القوانين وإنفاذها للحد من التخريب والاستخدام غير المشروع. واما النسبة المتبقية من الفاقد المائي المقدرة بنحو 3% فهي نتيجةً للتبخر من القناة، وتمثل أقل من 2 مليون متر مكعب سنويا.

وتعمل سلطة وادي الأردن من خلال خطتها الاستراتيجية على تنفيذ العديد من المشاريع التي تعمل على زيادة وتطوير المصادر المائية السطحية وتقليل الفاقد المائي ومعالجة النقص الحاصل في المياه السطحية العذبة والتي من المتوقع أن تتناقص بنسبة 15% بحلول عام 2040 بسبب التغير المناخي حيث تقوم سلطة وادي الأردن بالتوسع في استخدام مياه الصرف الصحي المعالجة لغايات الري.

الوضع المالي

تواجه سلطة وادي الأردن تحديًا ماليًا جديًّا متمثلًا بما يلي:

- **النفقات:** تمثل رواتب الموظفين أكثر من 50% من مجموع تكلفة الصيانة والتشغيل، في حين تمثل الكهرباء نحو 20% منها. والباقي يُمثل تكاليف أخرى مثل تكاليف المياه المشتراه من بحيرة طبريا وتكاليف اللوازم وقطع الغيار (يمثل كل منها نحو 15%).
- **الإيرادات:** الإيرادات مجزأة بطبيعتها، وتصنف إلى إيرادات المياه من قطاعات الصناعة والزراعة والطاقة وإيرادات أخرى. يعتبر استهلاك قطاع الصناعة للمياه منخفضًا وبتعرفة تسترد كامل الكلفة، أما قطاع الزراعة فيشكل نسبة عالية من استهلاك المياه وبتعرفة مدعومة أُقرت في عام 1994. ويتم توليد وبيع طاقة كهرومائية في سد الملك طلال، وهناك إيرادات إضافية تتحقق من تأجير بعض أراضي السلطة لغايات الاستثمار.
- **الفاقد المائي:** يبلغ إجمالي الفاقد المائي في أنظمة المياه في وادي الأردن نحو 27%، ويمكن اعتبارها فرصة جيدة للتحسين والحد منه وبالتالي توفير كميات أكبر من المياه ليتم بيعها لمختلف الاستخدامات وتحصيل إيرادات إضافية للسلطة.

الوضع الفني والتشغيلي والخدماتي

تتكون عملية التشغيل في سلطة وادي الأردن من ثلاث مستويات تشغيلية: تبدأ من المصدر الرئيسي ثم الخطوط الناقلة والجزء الأخير المتعلق بشبكات التوزيع لمياه الري، حيث تتم عملية تحديد الاحتياجات المائية ضمن المتوفر في المصادر الرئيسية سواء لأغراض الشرب، الزراعة أو الصناعة. وكون السلطة هي المزود الرئيسي لمياه الري للمزارعين في وادي الأردن، فإنه يتم تحضير أمر سقاية يومي بناء على المساحة القابلة للري والأنماط الزراعية المرخصة والاحتياجات المائية لكل محصول وتوفر المياه وفقا لنظام استعمالات مياه الري والرقابة عليها لعام 2003. وعليه تتم عملية الإسالة من المصادر الرئيسية ومراقبة النواقل وتحديد إرتفاع البوابات على قناة الملك عبد الله حتى نتمكن من تشغيل المضخات التي تزود شبكات الري في مختلف المناطق، آخذين بعين الاعتبار كميات المياه العذبة التي سيتم ضخها لأغراض الشرب من خلال مضخة وادي العرب إلى شركة مياه اليرموك ومضخة زي وكذلك خط الزارة ماعين إلى شركة مياهنا. إن عملية تحضير أوامر السقاية وعملية الرقابة على الكميات المسالة تتم عبر الأنظمة المحوسبة الخاصة بإدارة معلومات المياه المائية (WMIS) ونظام المراقبة عن بعد على قناة الملك عبد الله (SCADA).

وحتى تتمكن السلطة من القيام بمهامها التشغيلية والخدماتية، فإنها تقوم بعملية الصيانة الموسمية لتحضير وتجهيز المنشآت للموسم المطري وكذلك الصيانة الطارئة حسب الحاجة.

التحليل الرباعي للبيئتين الداخلية والخارجية (SWOT)

قامت سلطة وادي الأردن ومن خلال عدة جلسات عصف ذهني من قبل فريق لجنة تحليل (SWOT) بدراسة وتحليل البيئتين الداخلية والخارجية للسلطة وحصر نقاط القوة والضعف وكذلك الفرص والتهديدات باستخدام نموذج تحليل (SWOT) ومن خلال الأدوات المحددة في دليل التخطيط الاستراتيجي حسب النماذج التالية:

نموذج (7S)

وهو تحليل يرتكز على سبع عوامل داخلية موائمة للخطة الاستراتيجية، يتم من خلالها تحديد نقاط القوة والضعف، وهذه العوامل هي:

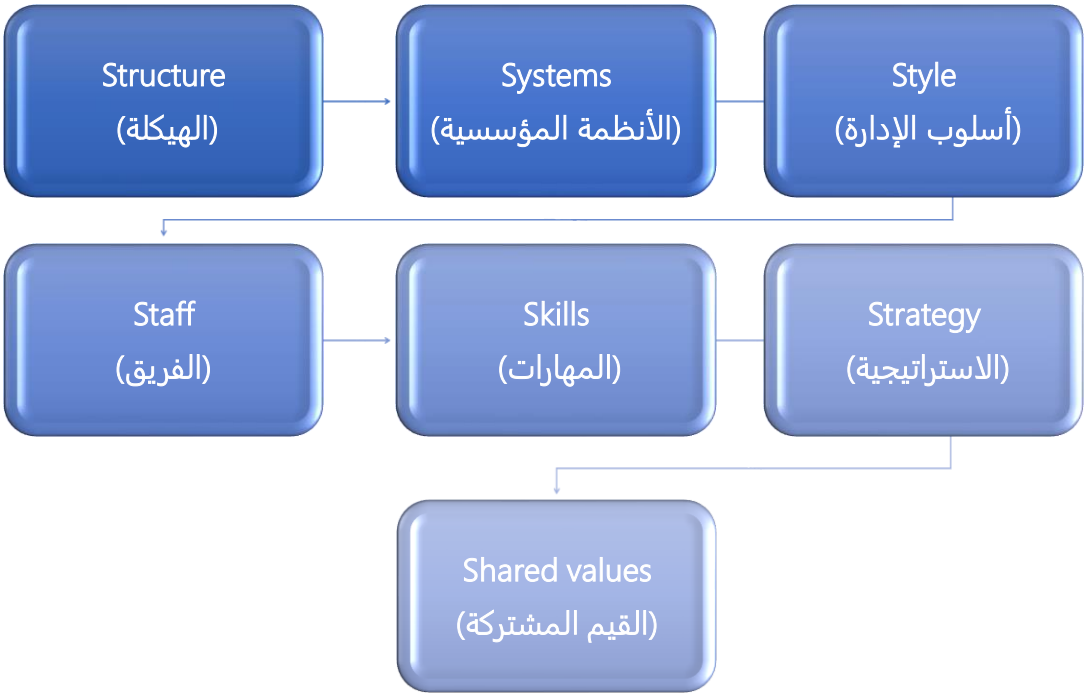

نموذج (PESTEL)

وهـو عمليـة تحليـل لـبعض العوامـل الخارجيـة مـن أجـل تحديـد الفـرص والتهديـدات بهـدف مواجهتهـا والتقليل من آثارها السلبية، ومن هذه العوامل:

Legal قانونية	Environmental بيئية	Technological تقنية	Social اجتماعية	Economic اقتصادية	Political سياسية
		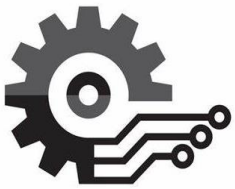			
▪ القوانين والتشريعات التي تنظم عمل الدائرة ▪ أنظمة التوظيف ▪ أنظمة الصحة والسلامة ▪ قوانين مكافحة الاحتكار	▪ قوانين حماية البيئة ▪ تنظيم استهلاك الطاقة ▪ تعامل المواطنين مع القضايا البيئية	▪ الاكتشافات والابتكارات الجديدة ▪ المنصات والأدوات التقنية الجديدة ▪ كلفة التقادم التكنولوجي ▪ كلفة التقدم التقني والابتكارات	▪ المستويات المادية ▪ المستويات التعليمية ▪ العادات الإجتماعية ▪ الطبيعة الديموغرافية للسكان	▪ التضخم ▪ معدلات البطالة ▪ معدلات النمو الإقتصادي ▪ أسعار الفائدة ▪ مستويات الدخل ▪ الوضع العام للموازنة	▪ الجو السياسي العام ▪ سياسة الحكومة العامة ▪ الاستقرار السياسي الداخلي ▪ الاضطرابات الإقليمية

أولا: تحليل البيئة الداخلية

تـم تحليـل البيئـة الداخليـة لسـلطة وادي الأردن باسـتخدام نمـوذج (7S) حيـث تـم حصـر نقـاط القـوة والضعف التالية:

العوامل الداخلية	مواضع القوة	مواضع الضعف
الاستراتيجية (Strategy)	- وجـود رؤى وطنيـة وخطـة اسـتراتيجية قطاعية جديدة. - بنـاء الخطـة الاسـتراتيجية بمـا يتوافـق مـع الأهداف الوطنية والأهداف القطاعية. - وجـود سلسـلة مـن البـرامج والمشـاريع التـي تعمـل علـى تحقيـق الأهـداف الاسـتراتيجية وأخـرى مسـتقبلية ذات أثـر ملحوظ إذا ما تم توفير التمويل اللازم لها. - تركيـز الخطـة الاسـتراتيجية على متطلبـات المعنيـين مـن الشـركاء والمسـتفيدين مـن الخدمات. - إشـراك القطـاع الخـاص في تنفيـذ أهـداف الخطة الاستراتيجية.	- ضـعف التمويـل الـلازم لتنفيـذ بعـض بنـود الخطـة التنفيذية والمشاريع المستقبلية.
الهيكل التنظيمي (Structure)	- هيكـل تنظيمـي محـدث ومـرن وينسـجم مـع أهـداف الخطـة الاسـتراتيجية وطبيعـة المهام في السلطة. - وجـود وصـف وظيفـي للمسـميات الوظيفية بشكل واضح.	- غيـاب بعـض الوحـدات التنظيميـة علـى الهيكـل الإداري ممـا يـؤثر علـى تنفيـذ وتحقيـق أهـداف السلطة. - المسـؤوليات المشـتركة مـع المؤسسـات المائيـة الأخـرى والتـي تـؤدي أحيانـا إلـى ضـعف الإدارة المالية والتشغيلية.

الأنظمة المؤسسية (Systems)	- سلطة وادي الأردن هي السلطة الوطنية الوحيدة التي تنظم عمل وادي الأردن فيما يتعلق بإدارة مصادر المياه السطحية والأراضي، الأمر الذي يمنحها صلاحيات واسعة. - وجود قانون وتعليمات وأسس تحكم أعمال وأنشطة السلطة. - وجود تعليمات لاستخدام مياه الري في منطقة وادي الأردن ووجود مواصفة قياسية لمياه الري المخلوطة رقم 1766/ 2004.	- عدم تفعيل البند (أ) من المادة (17) من قانون تطوير وادي الأردن والمتعلق بإيجاد نظام مالي مستقل وتأسيس نظام خاص بها. - عدم تفعيل قانون تحصيل الأموال العامة في سلطة وادي الأردن استنادا للبند (هـ) من المادة (17). - عدم تفعيل صفة الضابطة العدلية للموظفين وتأمين الحماية لهم حسب الأصول مما يؤثر على ضعف تطبيق المخالفات للاستخدام غير المشروع وغيره.

الإدارة (Style)	- التشاركية في التخطيط والتنفيذ وصنع القرار المبني على التغذية الراجعة والاحتياجات والظروف المتغيرة. - إدارة داخلية موجهة لتمكين الموظفين ورفع قدراتهم ومهاراتهم في شتى المجالات. - التطوير المؤسسي بالتناغم مع توجهات الحكومة بالتحديث الاقتصادي وتطوير القطاع العام. - وجود مصفوفة لتفويض الصلاحيات يتم تحديثها سنويا بناءً على احتياجات العمل مقابل الكفاءات المتوفرة وتلك التي تطورت. - وجود لجنة للتخطيط والإدارة يتم من خلالها اعتماد العديد من القرارات في مختلف المجالات. - الاستفادة من الجهات المانحة في تمويل المشاريع والعديد من الأنشطة المساندة. - أتمتة جزء كبير من الإجراءات التشغيلية والرقابية والخدماتية وآليات الدفع والتحصيل الإلكتروني. - وجود مركز تحكم آلي لإدارة ومراقبة قناة الملك عبد الله وبعض المصادر المائية. - وجود نظام لإدارة معلومات المياه الذي يخدم ويغطي جميع المستويات في السلطة إداريًا وماليًا، ممتد من الوحدة الزراعية إلى المصدر المائي. - تطوير نظام جديد للديوان والأرشفة لغالبية وثائق السلطة في مختلف المديريات. - تطوير نظام البوابة الإلكترونية للمراسلات.	- ضعف في إتمام عمليات الأتمتة وارتباط التنفيذ بوزارة الإقتصاد الرقمي. - عدم مقدرة السلطة على تغطية التكاليف التشغيلية بشكل كامل وضعف في تنفيذ برامج الصيانة الوقائية والعلاجية لمنشآت وآليات السلطة. - محدودية الموارد المالية اللازمة لتنفيذ مشاريع السلطة الطموحة ذات الأثر المائي الأكبر والمستدام، والمتفق مع الأولويات الوطنية والقطاعية الاستراتيجية. - ترابط المسؤوليات القانونية والمؤسسية والمالية لعمليات تزويد مياه الري وإنتاجها ونقلها مع تلك المتعلقة بتقديم خدمات توزيعها والذي يشكل تحديًا في ضبط التكاليف. - عدم ربط مستوى الإنجاز في تحقيق الأهداف بنظام تشجيعي يشمل آلية محددة للحوافز والتطوير المؤسسي. - ضعف نظام الحوافز يؤثر على مقدرة السلطة على جذب الموظفين عامة والمؤهلين خاصة. - ضعف في تطبيق المؤسسية ومعايير الحاكمية الرشيدة.

	- تفعيل نظام حوكمة المشاريع لمتابعة سير عمل المشاريع المختلفة. - وجود عدة اتفاقيات مع المؤسسات الحكومية والخاصة لتسهيل وتطوير عمل السلطة مثل دائرة الأراضي والمساحة والتنسيق مع الوزارات الأخرى ذات العلاقة كوزارة الزراعة ووزارة البيئة. - اعتماد الإدارة العليا على الأنظمة المحوسبة ومخرجاتها في اتخاذ العديد من القرارات الهامة. - وجود مشاغل فنية متخصصة بأعمال الصيانة الخاصة بالسلطة وتسخيرها لخدمة المجتمع المحلي في حالات الطوارئ والأزمات. - التواصل المستمر مع المجتمع المحلي ورفع الوعي في مجالات مختلفة مثل مكافحة الذباب والحشرات، والاستخدام الكفؤ والآمن لمياه الري. - تعزيز الشراكات والاستفادة من قدراتها في رفع كفاءة الأنظمة المائية وتطويرها. - التخطيط المستمر لزيادة إيرادات السلطة المالية.	

فريق العمل (Staff)	- العمل بروح الفريق بحيث يتم تشكيل لجان وفرق عمل لإنجاز العديد من المهام المحددة بهدف ومدة زمنية واضحة. - وجود نظام متابعة وتقييم لأداء الموظفين. - مشاركة الموظفين في الدورات والندوات والمؤتمرات المحلية والدولية ما أمكن. - توفر كفاءات فنية مؤهلة ومتخصصة في أغلب مجالات عمل السلطة. - إلمام الموظفين بالأنظمة والقوانين والالتزام بها.	- ضعف التنسيق بين المديريات أحيانا مما يؤدي لعدم إتمام المهام ضمن الوقت المحدد. - عدم توفر العدد الكافي من الموارد البشرية في كافة الأقسام والمديريات. - عدم شمول جميع الموظفين بالدورات والمؤتمرات التي من شأنها رفع كفاءة الموظف وذلك لغياب الآلية الواضحة ولعدم توفر الدعم المالي الكافي لذلك. - نقص بعض التخصصات الفنية التي تحتاجها السلطة. - تسرب بعض الكفاءات المؤهلة من السلطة إلى قطاعات خاصة أو أكثر جاذبية من ناحية الرواتب والحوافز. - ضعف في تبني الأفكار الإبداعية بسبب قلة الإمكانيات المالية للسلطة.
القيم المشتركة Shared) (values	- تتبنى السلطة مجموعة من القيم الجوهرية التي تحكم عملها والتي يتم مشاركتها وتعزيزها بين الموظفين والإدارة العليا من جهة وبين الموظفين فيما بينهم وبين الشركاء من جهة أخرى.	- ضعف في الوصول إلى الوضع الأمثل في تبني بعض القيم الجوهرية للسلطة لغياب آلية واضحة للمساءلة.
المهارات (Skills)	- توفر كفاءات فنية مؤهلة ومتخصصة في أغلب مجالات عمل السلطة. - وجود معرفة بالأنظمة والقوانين من قبل الموظفين.	- عدم توفر بعض التخصصات الفنية التي تحتاجها السلطة.

ثانيا: تحليل البيئة الخارجية

تـم تحليـل البيئـة الخارجيـة لسـلطة وادي الأردن باسـتخدام نمـوذج (PESTEL) حيـث تـم حصـر نقـاط الفرص والتهديدات التالية:

المحور	الفرص	التهديدات
العوامل السياسية (Political)	- الاستقرار السياسي الداخلي الذي يوفر بيئة آمنة لإقامة مشاريع السلطة. - العلاقات السياسية المتميزة مع دول العالم مما يشجع على زيادة فرص التمويل للمشاريع الاستثمارية. - وجود مجالس تشريعية وأحزاب سياسية تعنى بتطوير الأنظمة والقوانين وتحديد الموازنات. - الممارسات الديمقراطية في المجتمع وحرية الصحافة الأمر الذي يعزز الدور الرقابي لعمل المؤسسات الحكومية. - وجود اتفاقيات دولية مع دول الجوار لإدارة مصادر المياه المشتركة والعمل على تحديثها بما يحفظ حقوق الأردن المائية.	- زيادة إعداد اللاجئين من دول الجوار بسبب عدم استقرار الإقليم مما يشكل ضغط على الموارد المائية والبنية التحتية. - تَأثر أوجه التعاون في مجال المياه المشتركة بالاضطرابات الإقليمية المحيطة بالمملكة وعدم استقرار دول الجوار والتي تقع ضمن أراضيها منابع مصادر المياه، الأمر الذي يهدد الاتفاقيات الدولية.
العوامل الاقتصادية (Economic)	- إهتمام المنظمات الدولية والمؤسسات المحلية بعمل السلطة الأمر الذي يحفز الشراكات والتشبيك معها مثل شركة البوتاس، KFW وUSAID. - إقبال القطاع الخاص على الاستثمارات السياحية والزراعية والصناعية في منطقة وادي الأردن. - إستقرار السياسة المالية والنقدية واستقرار سعر صرف الدينار. - توجه حكومي لتحفيز النمو الاقتصادي من خلال رؤية التحديث الاقتصادي الشاملة.	- إرتفاع معدلات التضخم وغلاء الأسعار مما يؤثر سلبًا على الاستثمار وكفاءة الأداء المؤسسي (كلف تشغيلية ورواتب). - إرتفاع عجز الموازنة والمديونية في الدولة وانعكاساتها السلبية على ميزانية سلطة وادي الأردن. - إنخفاض معدلات النمو الاقتصادي وتأثيرها السلبي على استدامة الاستثمارات وانعكاساتها على إيرادات السلطة بسبب الشح المائي. - عدم وجود فرص حقيقية للاستثمار مما ينعكس سلبًا على إيرادات السلطة. - تدني المردود الاقتصادي للمتر المكعب من مياه الري منخفضة التعرفة في إنتاجية القطاع الزراعي في الأردن.

العوامل الاجتماعية (Social)	- وجود الفرصة السكانية كون غالبية السكان من الشباب مما يساهم في إشغال الوظائف الشاغرة التي تتطلبها طبيعة عمل سلطة وادي الأردن. - ثقة سكان وادي الأردن بالسلطة نتيجة لإنجازاتها المستمرة الأمر الذي يتيح الفرصة لإقامة مشاريع تنموية متعددة. - وجود منظمات مجتمع محلي فاعلة تساهم في تحقيق أهداف السلطة الاستراتيجية. - وجود جمعيات مستخدمي المياه كشريك للسلطة ضمن اتفاقيات حاكمة للأدوار والمسؤوليات. - زيادة الوعي لدى المواطنيين في طرق ترشيد استخدام المياه واللجوء إلى الأساليب التكنولوجية الحديثة في ري المزروعات. - تفعيل دور المرأة والشباب في مجالات العمل المختلفة وخاصة في مشاريع المياه والزراعة.	- الاعتداءات المتكررة على المصادر المائية والأراضي. - قلة الكفاءات المتخصصة في منطقة وادي الأردن الامر الذي يجبر السلطة على استقطاب كفاءات من خارج المنطقة وبالتالي زيادة الكلف. - سيادة النظام القبلي في بعض المناطق في وادي الأردن. - تدني المستوى التعليمي لبعض فئات متلقي الخدمة وتأثيره السلبي على الوعي بالأنظمة والقوانين واستخدامات المياه. - استخدام العمالة الوافدة.
العوامل التكنولوجية (Technological)	- تبني الدولة الحلول الرقمية والتطوير المستمر على برنامج الحكومة الإلكترونية ومشاريع تكنولوجيا المعلومات. - تستخدم السلطة التكنولوجيا في تقديم العديد من الخدمات لمتلقي الخدمة. - التطور التكنولوجي في أنظمة قطاع المياه وانتشار وسائل الاتصالات والاستخدام الواسع لوسائل التواصل الاجتماعي والتطبيقات الخاصة بالسلطة. - مواكبة السلطة للتطور التكنولوجي في أنظمة المراقبة والسيطرة على مصادر المياه والأنظمة المعلوماتية المختلفة وأنظمة إدارة المخزون العام والأنظمة المالية والعطاءات والأراضي وشؤون الموظفين. - تبني الحلول الفنية المتقدمة وممارسات إنتاج جيدة كالزراعة المائية وأنظمة الري	- التكلفة المرتفعة للتطور التكنولوجي المتسارع. - ضعف تطبيق خدمات الربط الالكتروني بين مؤسسات القطاع العام. - الإختراقات (الهاكرز) للأنظمة المختلفة في المنشآت الحكومية. - نقص الوعي والتواصل مع المزارعين بشأن أحدث التقنيات والممارسات التي ترفع من كفاءة استخدام المياه.

	الحديثة والفعالة والحصاد المائي والانتقال إلى المحاصيل عالية القيمة. - توفُّر الخيارات الواسعة من تقنيات تحسين كفاءة الري في السوق المحلي، واستخدام العديد من المزارعين والشركات الزراعية حلولًا مبتكرة يمكن اعتمادها على نطاق واسع.	
العوامل البيئية (Environmental)	- التوجه العام إلى استخدام الطاقة البديلة وامكانية الاستفادة منها في مشاريع السلطة. - مناخ الأردن معتدل وموقع وادي الأردن جاذب للاستثمارات. - وجود مصادر مياه غير تقليدية قابلة للاستغلال في منطقة وادي الأردن ضمن مواصفات معتمدة دوليًا في السلطة. - التقدُّم في استخدام مصادر المياه غير التقليدية للري، بما فيها المياه المعالجة وتحلية المياه قليلة الملوحة. - إهتمام دولي ورسمي بالبعد البيئي وأثره على تسريع مشاريع السلطة ذات البعد البيئي. - وجود تشريعات لحماية البيئة وزيادة الوعي البيئي لدى أفراد المجتمع بشكل عام. - توجه وطني لاستخدام مياه الصرف الصحي المعالجة في ري المزروعات.	- استخدام الوقود الاحفوري كمصدر للطاقة وأثره السلبي على البيئة والتكاليف التشغيلية. - عدم كفاية الوعي البيئي لدى بعض فئات المجتمع المحلي في منطقة وادي الأردن مثل رمي النفايات في القناة، حالات الغرق، والمبالغة في استخدام المبيدات الحشرية. - التغير المناخي والتذبذب المطري ومخاطر الجفاف. - خطر تلوث المياه السطحية الناتج عن تصريف مياه الصرف الصحي غير المعالجة والمواد الخطرة فيها. - إنخفاض جودة المياه المخلوطة نتيجة شح الأمطار مما يسبب خللا في نسب الخلط المعتمدة.
العوامل القانونية (Legal)	- التطور التشريعي في الأردن وإصدار قوانين مواكبة للتطور السياسي والتقني والإداري وقيامه بالعديد من الإصلاحات. - لا يوجد ازدواجية في أعمال السلطة مع مؤسسات حكومية أخرى، الأمر الذي يمنحها صلاحيات واسعة في المناطق التي تقع تحت إدارتها. - توجه حكومي نحو تحديث القطاع العام.	- عدم وجود قانون مياه موحد. - عدم كفاية تطور التشريعات الناظمة لقطاع المياه. - ضعف التعاون بين قطاع المياه وبعض القطاعات الأخرى مثل قطاع الزراعة.

البدائل والتوجهات الاستراتيجية المنبثقة عن مصفوفة التحليل الرباعي

- زيادة مصادر المياه التقليدية وغير التقليدية ورفع كفاءة أنظمة الري وتقليل الفاقد من خلال تمويل وتنفيذ المشاريع باستغلال العلاقات السياسية المتميزة ودعم المنظمات الدولية والتوجهات الحكومية.
- تحسين الأنظمة التشغيلية والإدارية بمواكبة التطور التكنولوجي مما يساهم في رفع كفاءة القطاع.
- الإدارة الشاملة لمياه الري وحماية مصادر المياه السطحية وتعزيز الرقابة عليها وتحسين إدارة المخاطر.
- رفع كفاءة ممارسات استخدام مياه الري وزيادة العائد الاقتصادي لها.
- خفض تكلفة تشغيل وصيانة أنظمة مياه الري.
- تعزيز التعاون الإقليمي بشأن المصادر المائية المشتركة لحماية حقوق الأردن المائية وتعزيز الأمن المائي.
- المحافظة على حقوق الأردن في المياه المشتركة مع دول الجوار.
- تطوير بيئة وأراضي منطقة وادي الأردن، واستدامتها بيئيًا واستثماريًا وسياحيًا.
- زيادة مشاركة القطاع الخاص في تنفيذ المشاريع الرأسمالية والاستثمارية والسياحية وفي تحسين الكفاءة التشغيلية وتحقيق استدامتها.
- تعزيز الرقابة على المصادر المائية بتفعيل الأنظمة اللازمة لذلك.
- تعزيز منعة سلطة وادي الأردن لمواجهة التغير المناخي.
- رفع كفاءة أنظمة المياه وتوسعة نطاق استخدام الطاقة المتجددة في مختلف عمليات التشغيل.
- استثمار ورفع وعي المواطنين وتفعيل دور الشباب في الحفاظ على المصادر المائية والأراضي وحمايتها من الاعتداءات.
- عمل برامج وندوات لزيادة وعي المواطنين بالبيئة وحماية المصادر المائية من التلوث والهدر.
- استغلال الكفاءات في استخدام التكنولوجيا وتطوير الأنظمة العاملة.
- استغلال التطور التشريعي ومرونة الهيكل التنظيمي في استحداث الوحدات اللازمة.
- الإصلاح وإعادة الهيكلة والتنظيم المتمثل بمراجعة التشريعات وتعزيز سيادة القانون وفصل المسؤوليات واستحداث الوحدات الضرورية.
- الاستفادة من الأنظمة والتشريعات الحكومية في تطوير الأنظمة والتعليمات الناظمة لعمل السلطة.
- زيادة الإيرادات المالية للسلطة بتفعيل القوانين المتعلقة بتحصيل الأموال العامة والمستحقة للسلطة.
- تبني وتوظيف التكنولوجيا المبتكرة في مختلف المجالات، وإدارة وحوكمة البيانات وتطوير التحليل البياني وآلية رفع التقارير وصنع القرار المبني على الأدلة.

- تعزيز الكفاءات والقدرات المؤسسية وتعزيز التخطيط الإستراتيجي والمتابعة والتقييم المبني على الأداء والاستفادة من البرامج التدريبية المقدمة من الجهات المانحة في تأهيل الموظفين.
- رفع الكفاءات والقدرات المؤسسية بتعزيز نظام المكافآت والحوافز وتشجيع العمل بروح الفريق.
- تعزيز اللامركزية وتفعيل مصفوفة الصلاحيات ورفع مستوى الأداء للموظفين بالاستفادة من نهج الإدارة المتبع.

صياغة الأهداف الاستراتيجية

قامت سلطة وادي الأردن، وبالتشارك مع أصحاب المصلحة، بصياغة أهدافها الاستراتيجية للفترة 2024-2026 إستنادًا إلى:

- الاستراتيجية الوطنية لقطاع المياه 2023-2040، والأهداف الرئيسية والفرعية المباشرة والمشتركة المنصوص عليها لسلطة وادي الأردن ومسؤولياتها والتوجه الاستراتيجي المقترح، مع الأخذ بعين الاعتبار نتائج أهداف الخطة الاستراتيجية لسلطة وادي الأردن 2021-2023، وسياسات المياه الوطنية.
- رؤية التحديث الاقتصادي (2022-2033) والمحاور والأولويات الوطنية الخاصة بقطاع المياه والمتصلة بسلطة وادي الأردن.
- الخطط الرئيسية والاستراتيجيات ذات الصلة والمراجع الرسمية والبيانات الموثوقة وغيرها من المراجع والاتفاقيات المحلية والدولية الهامة.
- نقاط القوة والضعف والفرص والمخاطر الداخلية لسلطة وادي الأردن، والعوامل الخارجية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية والقانونية المؤثرة على سلطة وادي الأردن، إضافة إلى ما ورد في الاستراتيجية الوطنية للمياه (2023-2040) وما استجد على القطاع منذ إطلاق الاستراتيجية الوطنية للمياه وحتى تاريخ إعداد هذه الخطة الاستراتيجية.
- مخرجات التحليل الرباعي للبيئتين الداخلية والخارجية، بالتوافق مع مواضع القوى والمصادر المالية والبشرية المتوفرة والفرص المتاحة ضمن إطار منطقي للمخاطر الخارجية.
- الأهداف المنصوص عليها في قانون تطوير وادي الأردن وتعديلاته والوثائق الأخرى ذات الصلة.

الأهداف الاستراتيجية لسلطة وادي الأردن

بالاعتماد على كل ما سبق، تم صياغة الأهداف الاستراتيجية لسلطة وادي الأردن كما يلي:

1) زيادة وتطوير المصادر المائية التقليدية وغير التقليدية
2) تقليل الفاقد من المياه ورفع كفاءة أنظمة مياه الري وتحسين الكفاءة التشغيلية
3) تعزيز التعاون الإقليمي بشأن المصادر المائية المشتركة
4) تنمية وتطوير واستثمار أراضي منطقة وادي الأردن
5) رفع كفاءة الطاقة والتوسع باستخدام الطاقة البديلة
6) الحوكمة وتطوير القدرات المؤسسية
7) تعزيز الشراكة مع القطاع الخاص

مصفوفة الأهداف الوطنية والقطاعية والمؤسسية

الأهداف الوطنية	الأهداف القطاعية	الأهداف المؤسسية
تحسين التزويد المائي	إدارة وحماية مستدامة لمصادر المياه السطحية وبنيتها التحتية	زيادة وتطوير المصادر المائية التقليدية وغير التقليدية
	زيادة كميات المياه من المصادر غير التقليدية المستخدمة للري، وذلك للحد من استنزاف المياه العذبة اللازمة للشرب	
	تعزيز التعاون الإقليمي بشأن المصادر المائية المشتركة لحماية حقوق الأردن المائية وتعزيز الأمن المائي	تعزيز التعاون الإقليمي بشأن المصادر المائية المشتركة
تقليل الفاقد المائي من المياه تحسين التزويد المائي	رفع الكفاءة من أجل خفض تكلفة تشغيل وصيانة أنظمة مياه الري	تقليل الفاقد من المياه ورفع كفاءة أنظمة مياه الري وتحسين الكفاءة التشغيلية
	خفض الفاقد من المياه في كافة أنظمة الري	
	تحسين إدارة التدفق النقدي	
تحسين التزويد المائي	زيادة مشاركة القطاع الخاص من أجل تحسين الكفاءة التشغيلية واستدامتها، وإدخال أطر الابتكار والتكنولوجيا، وتحقيق مرونة أكبر في التنفيذ، وتحسين إدارة المخاطر، والاستفادة من مصادر التمويل البديلة	تنمية وتطوير واستثمار أراضي منطقة وادي الأردن
		تعزيز الشراكة مع القطاع الخاص
حوكمة قطاع المياه وتفعيل قوانين المياه ولوائحها	حوكمة القطاع والتطوير المؤسسي	الحوكمة وتطوير القدرات المؤسسية
تحسين كفاءة الطاقة وانبعاث الكربون	الاستخدام الكفؤ للطاقة والطاقة المتجددة	رفع كفاءة الطاقة والتوسع باستخدام الطاقة البديلة

مصفوفة ربط الأهداف الاستراتيجية بالبرامج التنفيذية لسلطة وادي الأردن

الأهداف الاستراتيجية	البرامج التنفيذية
1) زيادة وتطوير المصادر المائية التقليدية وغير التقليدية	زيادة استخدام مصادر المياه غير التقليدية في الري، وذلك لتقليل استهلاك المياه العذبة المستخدمة وزيادة مجمل كميات المياه المتوفرة للري
	تعزيز آليات التواصل مع الجهات المعنية من وزارة الزراعة ووزارة البيئة والقطاعات الأكاديمية والبحثية والقطاع الخاص
	تنفيذ التشريعات والآليات الناظمة لعملية الزراعة ذات القيمة العالية (التي لا تستهلك كمية عالية من المياه وذات مردود إقتصادي جيد)
	زيادة الطاقة الاستيعابية الحالية لتخزين المياه السطحية وتحسين التزويد المائي
	حماية مصادر المياه السطحية من التلوث الناتج عن تصريف مياه الصرف الصحي غير المعالجة والمواد الخطرة فيها
	تحسين نوعية التربة والمياه والنباتات
2) تقليل الفاقد من المياه ورفع كفاءة أنظمة مياه الري وتحسين الكفاءة التشغيلية	تقليل الفاقد المائي في قناة الملك عبد الله والحد منه
	تقليل الفاقد المائي في شبكات توزيع مياه الري في وادي الأردن والحد منه
	تنفيذ شبكات توزيع ونقل المياه من مصادرها
	التكيف مع التغير المناخي/ إعادة تأهيل شبكات مياه الري
	تحسين كفاءة أنظمة النقل والتوزيع
	تقليل الفاقد المائي الناجم عن التسرب والاستخدام غير القانوني والكفاءة المتدنية للفوترة والعدادات، إلى أقل من 25 مليون متر مكعب

3) تعزيز التعاون الاقليمي بشأن المصادر المائية المشتركة	تعظيم المخصصات المستدامة والاستخدام المنتج للمياه السطحية المشتركة في حوضي اليرموك ونهر الأردن
	تعزيز آليات التعاون والإدارة لموارد المياه المشتركة مع دول الجوار
4) تنمية وتطوير واستثمار أراضي منطقة وادي الأردن	تنمية وتطوير واستثمار أراضي منطقة وادي الأردن واستدامتها
	تعزيز البيئة الممكنة لمشاركة القطاع الخاص في استثمار أراضي وادي الأردن
5) رفع كفاءة الطاقة والتوسع باستخدام الطاقة البديلة	تحسين كفاءة استخدام الطاقة في إنتاج مياه الجملة ونقلها وتزويدها من خلال تحسين العمليات
	تطوير مشاريع طاقة متجددة واسعة النطاق (>1 ميغاواط) وصغيرة النطاق (<1ميغاواط) بالتعاون مع وزارة الطاقة والثروة المعدنية
6) تعزيز الشراكة مع القطاع الخاص	تمكين جمعيات مستخدمي مياه الري
	زيادة الإيرادات لضمان تغطية التكلفة
7) الحوكمة وتطوير القدرات المؤسسية	حوكمة السلطة وتفعيل قوانين المياه ولوائحها والأنظمة والأسس المعمول بها
	تطوير قدرات إدارة المشتريات والعقود وتنفيذ المشاريع بفاعلية وكفاءة وبشفافية
	تحسين الخدمات المقدمة لمتلقي الخدمة
	تعظيم التحول الرقمي وأتمتة إجراءات العمل لرفع الكفاءة والفعالية داخل السلطة
	تعزيز القدرات المؤسسية والممارسات الإدارية في مؤسسات قطاع المياه لزيادة استجابتها ومرونتها في تلبية احتياجات إدارة القطاع المتغيرة
	تعزيز مفهوم النوع الاجتماعي

مصفوفة الأهداف الاستراتيجية (2024 – 2026)

الأهداف الاستراتيجية	مؤشرات قياس الأداء	2022	2024		2025		2026	
		سنة الأساس	القيمة المستهدفة	القيمة المتحققة	القيمة المستهدفة	القيمة المتحققة	القيمة المستهدفة	القيمة المتحققة
1) زيادة وتطوير المصادر المائية التقليدية وغير التقليدية	كمية المياه التقليدية (م م^3)	193	195		197		200	
	كمية المياه غير التقليدية (م م^3)	140	142		144		145	
2) تقليل الفاقد من المياه ورفع كفاءة أنظمة مياه الري وتحسين الكفاءة التشغيلية	كفاءة النقل	%81	%86		%86		%90	
	كفاءة التوزيع	%81	%86		%87		%87	
3) تعزيز مشاركة القطاع الخاص	نسبة الأراضي الزراعية المتعاقدة مع جمعيات مستخدمي المياه	%51	%52		%54		%58	
4) تنمية وتطوير واستثمار أراضي منطقة وادي الاردن	مساحة الأراضي المنظمة	700	850		850		850	
5) تعزيز التعاون الاقليمي بشأن المصادر المائية المشتركة	نسبة تنفيذ ما تم الاتفاق عليه في ملاحق الاتفاقيات	%100	%100		%100		%100	
6) رفع كفاءة الطاقة والتوسع باستخدام الطاقة البديلة	نسبة توفير الطاقة	-	%3		%3		%3	
7) الحوكمة وتعزيز القدرات المؤسسية	زيادة نسبة مستوى رضا متلقي الخدمة	%78.8	%83.8		%84		%84.2	
	زيادة نسبة رضى الموظفين	%74	%75		%75.5		%76	

الهيكل التنظيمي لسلطة وادي الأردن